

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٦١

الأربعاء، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	.....	السيد يويرثي سوليث	الرئيس
السيد سافرونكوف	.....	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أليمو	.....	إثيوبيا	
السيد روسيلي	.....	أوروغواي	
السيد يلتشينكو	.....	أوكرانيا	
السيد كاردي	.....	إيطاليا	
السيد سيس	.....	السنغال	
السيد سكوغ	.....	السويد	
السيد تشانغ ديانين	.....	الصين	
السيد دولاتر	.....	فرنسا	
السيد صديقوف	.....	كازاخستان	
السيد أبو العطا	.....	مصر	
السيد رايكروفت	.....	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة سيسون	.....	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد ييشو	.....	اليابان	

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1716003 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة. وينضم السيد كوبلر إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تونس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد كوبلر والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر: أولا، أتمنى رمضانا كريما لكم أيها المسلمون في تونس وليبيا.

(تكلم بالإسبانية)

أود أيضا أن أشكر بوليفيا على توليها رئاسة المجلس الأمن، خلال هذا الشهر، وأنا أشرك في جلسة اليوم لأطلع المجلس على آخر التطورات الحاصلة في ليبيا، واليوم أريد أن أفكر للحظة في الماضي قبل تحديد الأولويات للمستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما جئت إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، واصلت العمل الذي قام به سلفي، برناردينو ليون، الذي توصل بصبر إلى اتفاق سياسي بعد عام من الدبلوماسية. وكما هو معروف جيدا بالنسبة للوسطاء، فإن إبرام أي اتفاق هو شيء وتنفيذ الاتفاق يعد شيئا آخر. لم يتم تنفيذ عملية الانتقال في ليبيا تنفيذاً كاملاً. فلا تزال المؤسسات الموازية موجودة. ولم يعترف مجلس النواب بعد بحكومة الوفاق الوطني، كما أنه لم يعتمد التعديل الدستوري.

بعد قول ذلك، فإن الاتفاق السياسي الليبي غير الوقائع على الأرض. فلا يزال المجلس الرئاسي يعمل في طرابلس منذ عام ٢٠١٦. وتجاوز إنتاج النفط الآن ٨٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم بعدما كان ٢٠٠.٠٠٠ برميل منذ عدة أشهر. وبينما لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً، فإنه أصبح هزياً مقارنة بما كان عليه منذ عام.

والأهم من هذا كله، فسواء كنت ليبيا من بنغازي أو طرابلس أو سبها، لا يزال الاتفاق يوفر أكبر قدر من الأمل للتوصل إلى حل للأزمة في ليبيا. وشعب ليبيا يرغب في السلام؛ ويرغب في الأمن؛ ويرغب في بلد يوفر لأطفاله مستقبلاً أكثر إشراقاً.

لقد حددت في بياني الأخير (انظر S/PV.7927) عدة أوليات يجب التصدي لها. أين نقف الآن من القضايا الأكثر أهمية اليوم؟

أولاً، يوجد توافق بأن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال إطار العملية السياسية. فبالرغم من الانتقادات، يوجد تأييد وطني ودولي ساحق للاتفاق السياسي الليبي. غير أن هذا الاتفاق ليس منقوشاً في حجر. وبعد أشهر من المشاورات مع الأطراف المعنية الليبية والإقليمية والدولية، نقوم حالياً بوضع خارطة طريق

جميع أنحاء البلاد باللقاء لمناقشة المسائل العسكرية. ونحن على استعداد لتيسير هذا الاجتماع، كما فعلنا من قبل.

في طرابلس، يجب أن تمتدّ الخطة الأمنية لتشمل المدينة بأكملها. ولا بدّ من توسيع سلطة الدولة، وتعزيز سلطة المجلس الرئاسي على الجماعات المسلحة. ويجب دمج هذه القوات ضمن الوزارات ذات الصلة؛ ويجب توحيد القيادة والسيطرة. كما يجب أن يحدث توحيد للجهاز الأمني على المستوى الوطني. والبديل الوحيد هو العنف العسكري.

ووفقاً لتوجيهات الأمين العام غوتيريش بشأن منع نشوب النزاعات، فإننا نبذل قصارى جهدنا لضمان تغليب الحوار على المواجهة، وتغليب الوحدة على الانقسام، والأمن على الفوضى. إن استمرار استخدام الجانب العسكري لتحقيق الأهداف السياسية لن يؤدي سوى إلى تصلب المواقف. وبدلاً من ذلك، هنالك حاجة إلى حل سياسي، بما في ذلك الاتفاق على سلطة مدنية لقيادة الجهاز الأمني.

رابعاً، هناك حاجة ملحة إلى معالجة ضعف الاقتصاد والوضع المالي. فعلى الرغم من الزيادة في إيرادات النفط وقدرة المجلس الرئاسي على الاتفاق على ميزانية جديدة لعام ٢٠١٧، لا تزال أسس الاقتصاد الليبي تعاني من قصور. ويستمر الانقسام في المؤسسات المالية، وانعدام الاستقرار وانخفاض الثقة في القطاع المصرفي في تغذية التضخم ونقص السيولة. ويتعين على البنك المركزي التصدي بحزم للمشاكل المالية والنقدية في ليبيا. ولا تزال ليبيا تنفق بما يتجاوز مواردها ويتناقص احتياطي العملات الأجنبية لديها باستمرار. إن الحالة الاقتصادية المزرية وانفجار السوق السوداء يغذيان الإجرام والعنف. ويجب معالجة ذلك إذا أردت ليبيا انتشال نفسها من دوامة التدهور.

خامساً، المصالحة الوطنية أمر حيوي من أجل إقامة سلام دائم في ليبيا. وأرحب في هذا الصدد بالخطوات التي اتخذها المجلس الرئاسي لإنشاء هيئة للمصالحة الوطنية والبدء

لتمكين إجراء تعديلات محدودة في الاتفاق السياسي الليبي من خلال عملية تشمل الجميع بقيادة ليبية وملكية ليبية.

كما إنني أرى اتفاقاً واسع النطاق على الجوانب التي قد تحتاج إلى تعديل. ولا تزال توجد أفكار مختلفة بشأن شكل المحادثات. وهناك أيضاً توافق على المبادئ التي سوف توجه المحادثات المستقبلية. ونصيحتي للمجتمع الدولي هي تقديم التطمينات والضمانات الضرورية لتنفيذ ما سيتفق عليه الليبيون. إذ لا يمكنهم القيام بذلك وحدهم من دون مساعدة المجتمع الدولي. إنهم بحاجة لدعم المجلس القوي والموحد.

ثانياً، فيما يخص الوضع العسكري، يسعى معارضو الحل السياسي إلى استخدام العنف لتقويض جهود التوصل إلى تسوية. ويعد الهجوم على قاعدة براك الشاطئ الجوية في ١٨ أيار/مايو مثلاً على ذلك.

و قامت عناصر متطرفة، بما فيها عناصر تابعة للقاعدة، بدبح عشرات الأشخاص. ولم يبرهن هذا العمل اللانساني على التجاهل التام لحياة البشر وحسب، بل كان محاولة متعمدة لتقويض العملية السياسية. وللأسف، كلما اقتربت التسوية زاد خطر هذا العنف. وقد رأينا المزيد من ذلك عندما قامت قوات تابعة لما يسمى حكومة الإنقاذ بشن هجوم في طرابلس في نهاية شهر أيار/مايو. ولحسن الحظ، نجحت القوات الداعمة للمجلس الرئاسي في الدفاع عن المدينة وهي الآن تسيطر على العاصمة.

ثالثاً، هناك حاجة ماسة إلى توحيد أجهزة الأمن الليبية. وبالأمس، في ٦ حزيران/يونيه، التقيت مرة أخرى بالمشير حفتر في بنغازي. وقد طمأنني بأنه يريد المضي على أساس الاتفاق السياسي الليبي، داعماً لعملية سياسية لتعديل الاتفاق. وشجعتُه على تغليب كفة السياسة وألا يسعى للمواجهة العسكرية. واتفقنا على أن جهاز أمن لبي موحد هو أمر ضروري للسلام والازدهار. واقترحتُ على المشير حفتر ضرورة قيام ضباط من

فالمهاجرون لا زالوا يموتون وهم يسعون إلى حياة أفضل. ويعيش الرجال والنساء كابوساً في مرافق الاحتجاز والسجون. وتعرض المبادئ الإنسانية الأساسية والحيز الإنساني إلى الخطر. فقد قُصفت خمس مستشفيات هذه السنة ولا يمكن للإمدادات الإنسانية أن تصل إلى العديد من المناطق في ليبيا بسبب انعدام الأمن. ولا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق الشديد. فمنذ آذار/مارس، لقي ٦٥ مدنياً مصرعهم أثناء النزاع المسلح، بعضهم بسبب القصف العشوائي. ولا يمكننا أن نخلّ غير عابئين بالمعاناة التي يسببها هذا النزاع؛ ولا يمكننا أن نخلّ بالمبادئ الأساسية التي تُوحّدنا، والتي تجعلنا بشراً؛ ولا يمكننا أيضاً أن نتخلى عن آمالنا ورغباتنا في ليبيا أفضل وأكثر اتحاداً.

وأخيراً، أود أن أشكر جميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة اليوم، فضلاً عن أسرة الأمم المتحدة. وإني معجب بالتفاني الذي أراه فيهم جميعاً - مهندسين ومحللين وإداريين على السواء. وأعلم أن عملهم كثيراً ما لا يحظى بالعرفان. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة للاعتراف بهم وتقديم التحية إلى جهودهم. وتتوجه رسالتي الأخيرة، كما هو الحال دائماً، إلى الشعب الليبي. وأفكر بكلمات الكاتب الليبي هشام مطر:

”الأحلام لها تبعاتها. لا مجال للعودة إلى الوراء. فالثورة ليست مسيرة بلا آلام إلى أبواب الحرية والعدالة. إنها صراع بين الغضب والأمل، بين الميل إلى إلحاق الدمار والرغبة في البناء.“

وإني على ثقة بشيء واحد. سينجح نساء ليبيا ورجالها في بناء دولة لهم وسيشعر أطفالهم بالفخر. لقد كانت تضحياتهم أكبر من أن يحققوا ما هو أقل من ذلك، ومجتمعاتهم أقوى من أن تنهار، وقلوبهم أشجع من أن يفشلوا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم المجلس، أشكر السيد كوبر على إحاطته الإعلامية.

في مشاورات رسمية. سيكون دور الشباب والنساء حاسماً في أي جهد للمصالحة. وقد أجهرتني الطاقة والتفاؤل لدى الشباب الليبي. فخلال مؤتمر الشباب الذي عقده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أيار/مايو، اقترحت مبادرات عديدة وتكوّنت الروابط. ويجب دعم هذه الجهود وسيتم دعمها.

سادساً، إن العديد من الليبيين يدعون إلى زيادة مشاركة المجتمع الدولي. وأود اليوم أن أنوه بالمساهمات التي قدمتها الدول المجاورة. وكما في أي مكان آخر، الجيران هم أول من يشعر بالعواقب وهم أيضاً جزء من الحل. وفي ٨ أيار/مايو، حضرت الاجتماع الوزاري الـ ١١ للدول المجاورة لليبيا المعقود في الجزائر العاصمة وشجعتني جهود هذا المحفل على إيجاد موقف مشترك وحل. وبالأمس، انعقد الاجتماع في الجزائر العاصمة بين تونس ومصر والجزائر واختتم بإعلان يدعم جهود الأمم المتحدة واتساق المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالسياسة، يجب أن يتضافر المجتمعان الإقليمي والدولي معاً لدعم عملية السلام الليبية - لا بروح التدخل، بل بالشراكة واحترام السيادة الليبية والقانون الدولي. وقد كان اجتماع المجموعة الرباعية في بروكسل المعقود في ٢٣ أيار/مايو منتدى يزداد أهمية للمواءمة بين مواقف المنظمات الإقليمية والدولية - الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

كما أرسل الاتحاد الأفريقي وفدين إلى ليبيا مؤخراً، بما في ذلك ممثله السامي ووفداً وزارياً من اللجنة العليا للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا. وهناك حاجة ماسة إلى نهج تعاوني تعمل فيه جميع المبادرات بطريقة متكاملة للنهوض بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. وتهدد الجهود غير المنسقة أو الموازية بتقويض التقدم وتعقيد الحالة المعقدة أصلاً. وعلينا أن نمضي قدماً في دعم الجهود التي تقودها ليبيا لإيجاد حل دائم. ومن دون إحراز تقدم في السياسة، لن تزداد أعراض النزاع إلا سوءاً.

وأعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٧ حزيران/يونيه، اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية وأجرت أعمالاً إضافية عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ١٩ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء عن تقريرها النهائي المقدم بموجب القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، وناقشت التوصيات الواردة فيه. ولن أخص التقرير، إذ سينشر قريباً تحت الرمز S/2017/466. ووفقاً لما جرت عليه الممارسة، دعيت ليبيا إلى قراءة التقرير بعد المناقشة في اللجنة وقبل النشر، في مكاتب الأمانة العامة.

وبينما قوبل التقرير بردود فعل متباينة، فقد أعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم وتقديرهم لعمل فريق الخبراء. وشملت المسائل الرئيسية التي أثارها أعضاء اللجنة أثناء مناقشة التقرير النهائي انتهاكات حظر توريد الأسلحة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والمسائل المتصلة بالنفط والمنتجات النفطية من ليبيا والسيطرة على المؤسسات المالية العامة في ليبيا وتنفيذ تجريد الأصول ومحدودية القدرة على الوصول بالنسبة للفريق في ليبيا. واللجنة بصدد الانتهاء من نظرها في التوصيات.

فيما يتعلق بحظر الأسلحة، خلال الفترة قيد الاستعراض، وافقت اللجنة على ثلاثة طلبات استثناء للسماح بالتصدير المؤقت إلى ليبيا، قُدمت بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وجاءت تلك الطلبات من النمسا وهولندا وألمانيا. كما تلقت اللجنة إخطاراً بعد التسليم من النمسا وإشعاراً من هولندا بإلغاء تصدير مؤقت. وعلاوة على ذلك، ردت اللجنة

على طلب توجيه تعلقته من جمهورية صربيا بشأن نطاق الحظر على توريد الأسلحة وتنفيذه. كما بعثت اللجنة برسالة إلى ليبيا بشأن نفس الموضوع. وفي ما يتعلق بطلب سابق للتوجيه ورد من اليونان، عقب تلقي معلومات معينة من ليبيا، أرسلت اللجنة رسائل مرة أخرى إلى كل من اليونان وليبيا بشأن المسألة. كما تلقت اللجنة تقريراً خطياً أولياً من عملية صوفيا التابعة للاتحاد الأوروبي، قُدم عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، بشأن تفتيش سفينة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وقد عُثر على أسلحة وأعتدة ذات صلة على متن السفينة التي كانت ترفع علم ليبيا. وبحسب ريان السفينة، فإن ميناء التحميل كان مصراتة وكان ميناء المقصد بنغازي. وأبلغت اللجنة ليبيا بواقعة التفتيش.

وفي سياق الحظر على توريد الأسلحة أيضاً، تلقت اللجنة اسم المنسق الجديد المسؤول عن الاتصال معها، عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، وهو معالي السيد محمد سيالة، وزير الخارجية. وقد قدم السيد سيالة مؤخرًا إحاطات خطية إلى اللجنة بشأن حرس السواحل ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة والحرس الرئاسي في ليبيا.

وفي ما يتعلق بتجميد الأصول، وافقت اللجنة على طلب استثناء مقدم من سويسرا، وفقاً للفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بأصول محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. وإثر تلقي تفاصيل إضافية من كندا، بشأن طلب استثناء يتعلق بأصول مملوكة لأحد الأفراد المدرجين في القائمة، تعكف اللجنة على النظر في المسألة.

وبخصوص حظر السفر، وافقت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض على طلب استثناء بموجب الفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من السيدة صفيه فرকাশ البرعصي، وهي مدرجة على القائمة ومأذون لها بالسفر بين مصر وعمان لاعتبارات إنسانية. وكان الطلب قد ورد من خلال أمانة اللجنة

الواقع بزمام السلطة الحقيقية في ليبيا، محققة الأرباح من مصالح اقتصادية مختلفة في محاولة للسيطرة على صناعة النفط والاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين.

ويساورنا القلق أيضا إزاء تأجيل تاريخ موافقة مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقرا له على الاتفاق السياسي. وينبغي إيجاد طريقة لكفالة حدوث ذلك لإزالة عدم اليقين وعدم الاستقرار. وينبغي تكثيف الجهود للسماح بتحقيق مصالحة وطنية تلي مطالب ومقترحات جميع الأطراف المعنية.

في الختام، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة المحبطة التي يواجهها المهاجرون الذين يستخدمون ليبيا كبلد عبور في طريقهم إلى أوروبا. فما زلنا نشهد كل يوم تطورات مأساوية تسفر عن سقوط مئات القتلى، بمن فيهم النساء والأطفال. ويوجد مئات الآلاف من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الآن في ليبيا، على أمل أن يتمكنوا من عبور البحر الأبيض المتوسط. وهم يواجهون سوء المعاملة ويتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية. ونكرر أنه في سياق البحث عن حلول لتلك المشكلة، يجب أن نركز على الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين. والاستقرار السياسي والمؤسسي في ليبيا هو وحده الكفيل بالمساعدة في الحد من تلك الظاهرة بدرجة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تعرب بوليفيا عن الامتنان إزاء الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد مارتن كوبلر، والسفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا للمهام الحساسة المناطة بهما.

بوصفها "مكتب الأمم المتحدة المختص"، عملا بالمادة ٩ (ب) من المبادئ التوجيهية المؤقتة للجنة.

وختاما، تواصل اللجنة النظر في الرسالتين اللتين تلقتهما من مالطة وسبقت الإشارة إليهما بشأن أنشطة سفينتين تردد أهما كانتا تحاولان بشكل غير مشروع تصدير منتجات نفطية ووقود من ليبيا إلى مقاصد أخرى.

بذلك، أختتم عرضي. وأود أن أعرب عن تقديري لعمل فريق الخبراء، في إطار هذه اللجنة واللجان الأخرى. ونحن نعلم أن الفريق يعمل أحيانا في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد مارتن كوبلر والسفير أولوف سكوغ على إحاطتهما الإعلاميتين. وأعتقد أهما على علم بدعم وفد أوروغواي الكامل لهما.

بعد سنة ونصف من توقيع الاتفاق السياسي الليبي، لم يتحقق حتى الآن، للأسف، أي تقدم ملحوظ في عملية الانتقال السياسي في البلد. والدعم الذي تلقاه حكومة الوفاق الوطني في النظام السياسي الليبي ضئيل، الأمر الذي يحد من فرص تمكنها من تحقيق الاستقرار سريعا في البلد ووضعها من جديد على الطريق نحو استعادة مظاهر الحياة الطبيعية. ولذلك، من الضروري أن تحصل الحكومة الجديدة على دعم واسع من جانب السكان بغية تحقيق الشرعية الكاملة. وإلا، فإنه سيصعب عليها للغاية حكم البلد في نهاية المطاف، أو حتى القسم الأكبر من أراضيه. وفي الوقت نفسه، يستمر انتشار أعمال العنف والاشتباكات. وتمسك عشرات الميليشيات الموجودة على أرض



**السيد المحجري (ليبيا):** يسعدني في البداية أن أهنيكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في أداء مهامكم.

كما أشكر الممثل الخاص للأمم العام، السيد مارتن كوبلر، على إحاطته الإعلامية الهامة ونتمن عالياً الجهود المتواصلة التي يقوم بها في سبيل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين الليبيين، وإنهاء حالة التردّي والانقسام السياسي في ليبيا. كما نتقدم بالشكر لسعادة السفير أولف سكوغ، ممثل السويد، على إحاطته الإعلامية التي قدمها بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن آخر التطورات المتعلقة بملف الجزاءات المفروضة على ليبيا.

لقد حققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الحد الأقصى الممكن من التقريب بين مواقف الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة، حيث تجسد هذا التقريب في التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي حظي حينها بدعم واسع النطاق في جميع أنحاء ليبيا، كما حظي بموافقة أعضاء مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. إلا أن المواقف المتصلبة من بعض الأطراف عطلت تنفيذ هذا الاتفاق بالشكل المطلوب. وإنما نرى، في هذا الإطار، أهمية دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة من خلال مواصلة بذل الجهود من أجل حلحلة المخبثات السياسية التي قد يكون من ضمنها إمكانية إجراء بعض التعديلات المحدودة على الاتفاق السياسي بالشكل الذي يضمن التزام كافة الأطراف بتنفيذه، ويؤدي إلى اعتماد حكومة الوفاق الوطني كحكومة شرعية ووحيدة في ليبيا وبمهد لها الطريق للقيام بالمهام المنوطة بها على كامل التراب الليبي التي يأتي في مقدمتها الجانب الأمني،

الذي يحتاج إلى توحيد الجيش تحت قيادة واحدة تعمل تحت السلطة المدنية وتكون مهمته الأساسية تأمين المدن والحدود الليبية ونزع سلاح الميليشيات ومواجهة مختلف التحديات التي

ونشيد بعمل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية من أجل تعزيز تنسيق الجهود دعماً للعملية السياسية ولمساعدة ليبيا في انتقالها إلى الديمقراطية، مثل الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في بروكسل في ٢٣ أيار/مايو.

كما نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء محنة المرشدين داخليا. ووفقاً لتقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة في ٢ حزيران/يونيه، هناك أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ من المرشدين داخليا، وهو الأمر الذي نتج إلى حد كبير عن الاشتباكات المستمرة بين مختلف الجماعات المسلحة. وهذا للأسف دليل واضح على تفشي العنف في ليبيا. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحادثة التي وقعت في ١٨ أيار/مايو في براك الشاطئ، والتي أسفرت عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ونذكر جميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية بأن الحل الوحيد للنزاع يكمن في الانتقال السياسي، الذي بدأ بالفعل ويجب أن يستمر. ومن ثم، فإننا نحثها على وقف القتال والتخلي عن أي نصح يدعو إلى استخدام السلاح كوسيلة لتسوية هذا النزاع أو أي نزاع آخر.

في الختام، نعتقد أن هذه التطورات ينبغي أن تشجع الجهات الفاعلة والأطراف المشاركة في الاتفاق السياسي الليبي على مضاعفة جهودها واتخاذ خطوة حاسمة وحازمة صوب الاتفاق والتوافق، الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من إنجاز الانتقال السياسي بطريقة سلمية ومنظمة وشاملة للجميع، بواسطة الشعب الليبي ومن أجله، وبما يكفل احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

فيما يتعلق بالأصول الليبية المحمّدة، وكما تعلمون، فإنه وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) طلب المجلس حينها،، من جميع الدول الأعضاء تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها، ومن دون أي إبطاء، من منطلق الحفاظ على أموال الشعب الليبي. وقد تم رفع التجميد عن الأموال الليبية التي تخص مصرف ليبيا المركزي، بموجب القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، بينما ظلت حالة التجميد سارية على عدد من الكيانات ومن بينها الهيئة الليبية للاستثمار التي تواجه خسائر كبيرة تقدر بمبلغ يتجاوز بليون دولار سنويا، بسبب عدم قدرتها على إصدار التعليمات إلى الجهات التي تحتفظ بالحسابات المحمّدة لإدارة الأصول المحمّدة على النحو الصحيح.

وذلك لأنه حين استحدثت نظام تجميد الأصول في البدء، لم يكن القصد منه معاقبة ليبيا، بل كان القصد منه أن يكون تدبيرا وقائيا لحماية الأصول من التبدد أثناء الثورة وخلال الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق. غير أن نظام التجميد ظل يؤدي إلى آثار سلبية تضر بمصالح الشعب الليبي. وإذ نشير إلى رسالة بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2016/275، نأمل من مجلس الأمن التفضل باتخاذ الإجراءات العاجلة لتعديل القرارات ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١)، للسماح بشكل صريح للمؤسسة الليبية للاستثمار بالمشاركة في إدارة الصناديق الموجودة في الحسابات المحمّدة لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأصول الليبية. ولا تطلب السلطات الليبية، في هذا الصدد، رفع التجميد عن أي أصول، وإنما تطلب قرارا من مجلس الأمن يتضمن بندا يجيز بشكل صريح تحريك الأموال المودعة في الحسابات المحمّدة، ويسمح باستثمار الأموال وإغلاق وفتح الحسابات، بحيث يمكن حماية قيمة الأصول وزيادة العائدات وهي تحت التجميد.

رفعت الجلسة الساعة ٤٠/١٥.

تعصف بالبلد من إرهاب وهجرة غير شرعية وتأمين للحقول النفطية.

وفي هذا الإطار، نود إفادة المجلس بأن الوضع الأمني بمدينة طرابلس قد شهد تحسنا كبيرا خلال الفترة الأخيرة بعد سيطرة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني على كامل المرافق الحيوية الأمر الذي يمهّد الطريق للعودة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى مدينة طرابلس.

كما لا يفوتني أن أثنى الجهود التي تقوم بها دول جوار ليبيا من أجل المساعدة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، حيث أكد البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا الذي عقد في الجزائر يوم الإثنين الماضي الموافق ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على ضرورة الالتزام بالاتفاق السياسي المبرم برعاية الأمم المتحدة، كما أكد على أنه لا حل عسكري للأزمة في ليبيا.

كما نعبر عن امتناننا للمسعفي التي تقوم بها جامعة الدول العربية وكذلك الاتحاد الأفريقي بهدف تضييق الهوة بين الأطراف السياسية وإمكانية الوصول إلى توافق بما يساعد على استقرار الأوضاع ورفع المعاناة عن الشعب الليبي.

ولا يخفى عليكم أن بلدي يعاني، بسبب سوء الأوضاع الأمنية، العديد من الأزمات التي طالت مقدرات الشعب الليبي ومن بينها مسألة تهريب الوقود ومشتقات النفط، التي تقوم بها العصابات الإجرامية المسلحة التي تمتهن العديد من الأعمال غير المشروعة التي من بينها، كذلك، الاتجار بالبشر. إننا نأمل من مجلسكم، في هذا الصدد، الأخذ في الاعتبار ضرورة التصدي لهذه الأعمال غير المشروعة المتمثلة في التصدير غير الشرعي للوقود ومشتقات النفط الأخرى حفاظا على مقدرات وثروات الشعب الليبي.